المشهد السوري عام 2022

إعـــداد:
فريق العمل في مركز جسور للدراسات

تقرير تحليلي

كانون الثاني / يناير 2023

جســور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2023
www.jusoor.co

المحتويات

تمهيد: 4
أولاً: المشهد السياسي 4
ثانياً: المشهد العسكري 8
ثالثاً: المشهد الاقتصادي 10
رابعاً: سياسات الفاعلين الدوليين 11
خُلاصة: 15

تمهيد:

شهدت سورية خلال عام 2022 سيولة من الأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية، رغم أنه كان بالمجمل العام الأكثر هدوءاً مقارنة مع ما سبقه منذ عام 2011.

فلم يتم تسجيل نشاط دبلوماسي واسع بين القوى الدولية؛ حيث كانت هناك بعض الاجتماعات بين أعضاء التحالف الدولي وبين تركيا وروسيا وبين تركيا وإيران. وسياسياً لم تشهد العملية السياسية سوى جولتين دون تحقيق أي تقدُّم أو اختراق.

عملياً حالت الجهود الدبلوماسية –على قلّتها– دون انهيار وقف إطلاق النار في سورية، وحافظت على التعاون المشترك لكن دون تحقيق تقدُّم في حل الخلافات سواءً بين تركيا وروسيا أو بين تركيا والولايات المتحدة.

لكن بالمجمل عزّز عام 2022 حالة الجمود السياسي والعسكري في سورية، والذي انعكس سلباً من الناحية الاقتصادية على واقع مناطق النزاع لا سيما النظام.

يُحاول هذا التقرير الصادر عن مركز جسور للدراسات تقديم صورة عامة لمختلف القضايا التي مرّ بها الملف السوري خلال عام 2022، على أمل أن يساعد ذلك في فهم المشهد بشكل كافٍ من قِبل المسؤولين وصُنّاع القرار والرأي العامّ المحلي والدولي.

أولاً: المشهد السياسي

شهد عام 2022 مجموعة من التطوُّرات السياسية في سورية على مستوى الفاعلين المحليين والدوليين، أبرزها:

1. مباحثات اللجنة الدستورية:

عقدت أطراف اللجنة الدستورية السورية عام 2022 جولتين من المباحثات هما السابعة والثامنة في آذار/ مارس وحزيران/ يونيو.

لم تحقق الجولتان أي نتائج تُذكر، رغم ما طرحه وفد المعارضة السورية خلالهما من أوراق تخصّ أساسيات الحكم، وهُوِيّة الدولة، والمبادئ الدستورية، إذ تمسَّك النظام السوري بنقاش رموز الدولة، واستغرق في نقاش مفهوم السيادة والاستقلالية.

ومن الواضح أن جلسات اللجنة الدستورية تحولت إلى عمليات عصف ذهني غير ملزمة، وبالتالي من غير المتوقع أي فاعلية من هذا المسار طالما أن منهجية العمل لم تتغير، وبقيت كما هي دون ضمانات تتيح تثبيت النقاط المتوافَق عليها تمهيداً لعملية صياغة الدستور.

وقد تعثّرت جهود المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون في عقد الجولة التاسعة عام 2022؛ نتيجة استياء روسيا من فرض سويسرا –الدولة المستضيفة لاجتماعات اللجنة– عقوبات على موسكو بسبب غزو أوكرانيا، والتضييق الذي تعرض له الدبلوماسيون الروس خلال الجولة الثامنة من اللجنة في جنيف. كان هذا التعطيل إشارة واضحة إلى نهج روسيا القائم على ربط مختلف الملفات مع بعضها البعض في مواجهة الغرب.

2. مباحثات مسار أستانا:

عقدت الدول الضامنة لمسار أستانا، وهي تركيا وروسيا وإيران، جولتين من المباحثات تحملان الرقم 18 و19 خلال عام 2022، في حزيران/ يونيو، وتشرين الثاني/ نوفمبر.

تركزت النقاشات في الجولتين على معالجة تهديدات الأمن القومي التركي جراء عدم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بإبعاد قسد من مناطق الشريط الحدودي، مما دفع تركيا إلى التهديد الصريح بإطلاق عمليات عسكرية برية، إضافة إلى نقاش مصير اللجنة الدستورية في ظل رفض روسيا لانعقاد جولات جديدة في العاصمة السويسرية جنيف، ومطالبة موسكو بالتوافق على دولة مستضيفة جديدة غير مرتبطة بالسياسات الغربية.

جولتَا أستانا أكدتَا على تنفيذ التعهدات المتعلقة بشمال سورية، ورفض الأجندات الانفصالية، وإدانة الممارسات الدولية المتضمّنة دعم مجموعات إرهابية وانفصالية.

عموماً، كان الهدف الرئيسي والأهمّ من انعقاد الجولتين بعيداً عما تضمنته من بنود بروتوكولية هو حرص الضامنين –وخاصة روسيا وتركيا– على بقاء مَسار أستانا حياً، بما يسمح للدول الراعية له بتفعيله أو طرح أبعاد جديدة له أكثر عند الحاجة، وأن يكون منصة للإعلان عن بعض التفاهُمات الروسية التركية في الملفّ السوري.

أيضاً، عقدت الدول الراعية لمسار أستانا في تموز/ يوليو، قمة رئاسية ثلاثية جديدة، وخلص البيان الختامي لها إلى رفض محاولات فرض حقائق جديدة على الأرض بحجة مكافحة الإرهاب، مع التأكيد على أهمية الوقوف في وجه الأجندات الانفصالية، وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بإدلب، إضافة إلى دعوة المجتمع الدولي لمساعدة السكان السوريين الراغبين بالعودة إلى بلدهم.

في الواقع، كان واضحاً رغبة الدول الضامنة في استثمار منصة أستانا والتعاون الثلاثي لمواجهة السياسة الأمريكية في سورية، بغض النظر عن اختلاف الدوافع الخاصة بكل دول، والتي تدفعها لمعارضة النهج الأمريكي، فتركيا مستاءة من استمرار دعم واشنطن لقسد، بالمقابل تدرك روسيا أن أمريكا تعرقل بشكل مستمر جهودها الهادفة إلى فرض حل يحقق لها مصالحها في سورية، أما إيران فتعمل على مواجهة الضغوط "الأمريكية – الإسرائيلية" لتقليص نفوذها في سورية.

3. اجتماعات مجلس الأمن حول سورية:

عقد مجلس الأمن 25 جلسة حول سورية عام 2022، 10 منها قدّم فيها المبعوث الأممي الخاص ونائبته إحاطات حول الوضع والحالة في سورية، و3 جلسات كانت للحوار التفاعلي غير الرسمي التي تم فيها استعراض تنفيذ القرار 2642 وتحديداً حول التقدم في مشاريع التعافي المبكر والمساعدات عَبْر الخطوط وعَبْر الحدود.

وقد استطاع أعضاء مجلس الأمن التوافُق منتصف عام 2022، على تمديد الآلية الاستثنائية لإدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية لمدة 6 أشهر، بعد أن رفضت روسيا المسودة الأولية للقرار المقدَّم من طرف إيرلندا والنرويج، والذي ينص على تمديد الآلية لمدة عام.

وبحسب القرار 2642 تم تقسيم المساعدات، بحيث يُوزّع جزء منها عَبْر الحدود من معبر باب الهوى، وجزء آخر عَبْر خطوط التماسّ من مناطق النظام السوري إلى مناطق المعارضة شمال غرب سورية. كما تضمن القرار دعم بعض عمليات التعافي المبكر في سورية.

4. تغييرات في بِنْية الائتلاف الوطني السوري:

في نيسان/ إبريل 2022، أعلن رئيس الائتلاف سالم المسلط عن إجراء عملية إصلاح، أدّت إلى تغييرات في بِنْية هذه المؤسسة السياسية تمثلت باستبعاد 4 كتل وهي: حركة العمل الوطنية لأجل سورية والكتلة الوطنية المؤسسة والكتلة الكردية المستقلة والحراك الثوري، إلى جانب إقالة 14 عضواً من المستقلين. بالمقابل تم رفع عدد ممثلي مجالس المحافظات إلى 9 أعضاء مع استبدال ممثلي مجالس دير الزور والرقة وحلب وإدلب، وزيادة مقاعد رابطة المستقلين السوريين الكرد إلى 3 مقاعد.

وبموجب التغييرات المذكورة، أصبح عدد أعضاء الائتلاف 77 عضواً، 5 منهم في الهيئة الرئاسية، و19 عضواً في الهيئة السياسية. شملت التغييرات أيضاً تعديل النظام الداخلي، وزيادة فترة ولاية الرئيس إلى سنتين بدل سنة واحدة.

وقام عدد من أعضاء الائتلاف الذين أُلغيت عضويتهم بتأسيس كيان حمل اسم "الائتلاف السوري – تيار الإصلاح"، الذي تُشكّل حركة العمل الوطني لأجل سورية الجزء الأكبر منه.

أدّت هذه التغييرات إلى استبعاد الكتلة المعطلة والرافضة لاستمرار مسارَيْ أستانا واللجنة الدستورية ولآلية عمل الحكومة السورية المؤقتة في مناطق المعارضة، إضافة إلى تركيز قرار الائتلاف ضِمن مجموعة صغيرة تُعرف باسم G4.

5. النشاط الدولي للمعارضة السورية:

أجرت المعارضة السورية ممثلة بهيئة التفاوض والائتلاف الوطني خلال عام 2022، عدداً من الزيارات الدولية أبرزها زيارتها إلى جنيف بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية واللقاء مع ممثلي 11 دولة والمبعوث الدولي الخاص بالملف السوري، والزيارة تمت تحت عنوان عريض وهو: بحث تحريك العملية السياسية في سورية.

وفي أيلول/ سبتمبر، أجرت هيئة المفاوضات السورية برفقة رئيس الائتلاف المعارض زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، نفذت من خلالها لقاءات مع جهات دولية على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، شملت اللقاءات وزارة الخارجية الأمريكية، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، وممثل وزارة الدفاع في واشنطن، بالإضافة إلى المجلس الأطلسي.

وزار وفد من هيئة التفاوض السورية برئاسة بدر جاموس العاصمة البريطانية لندن في 15 كانون أول/ ديسمبر، والتقى المبعوث البريطاني إلى سورية جوناثان هارغريفز، لمناقشة تعطيل النظام السوري لجهود التوصل إلى حل سياسي وَفْق القرار 2254 (2015).

ولم تُحقّق المعارضة السورية من هذه الأنشطة أي تقدُّم أو اختراق، فلا العملية السياسة تحرّكت، ولا النظام توقّف عن تعطيل مسار الحل وَفْق القرار 2254. بل شهد عام 2022 مزيداً من التراجُع في أداء المعارضة والانقسام في صفوفها.

6. مفاوضات مجلس سورية الديمقراطية والنظام السوري:

عقد النظام ومسد عدداً من جولات التفاوض عام 2022، نتيجة عودة تركيا للتلويح بتنفيذ عملية عسكرية في مناطق شمال سورية التي تسيطر عليها قسد.

الجولات التفاوضية بين الطرفين امتدت من تشرين الأول/ أكتوبر، حتى كانون الأول/ ديسمبر، وتركزت على آلية منع هجوم تركي بري في شمال سورية، وناقشت انتشار مؤسسات النظام في المنطقة، مع الإبقاء على خصوصية الإدارة الذاتية وقسد والقوات الأمنية التابعة لها، وعملها تحت غطاء مؤسسات النظام.

وتوقفت الجولات التفاوضية بين الجانبين مطلع كانون الأول/ ديسمبر، ويبدو أن النتائج اقتصرت على التوافق حول زيادة عدد قوات النظام في محيط منطقتَيْ منبج وعين العرب؛ بسبب رفض النظام الاعتراف بخصوصية الإدارة الذاتية، وعدم قبول مسد انسحاب قسد من الشريط الحدودي أو إتاحة المجال لمؤسسات النظام بالعمل دون ضمانات حقيقية.

ثانياً: المشهد العسكري

مع نهاية عام 2022 يكون قد مضى على وقف إطلاق النار في سورية قُرابة 3 سنوات، وتحديداً 33 شهراً، في أطول فترة تهدئة تشهدها البلاد منذ اندلاع النزاع بين النظام السوري والمعارضة المسلّحة.

في الواقع نجحت مذكرة موسكو (2020) التي وقّعتها تركيا وروسيا في إرساء تهدئة طويلة الأمل، وهو ما تعثّرت به سابقاً جميع التفاهمات الدولية منذ توقيع اتفاق وقف العمليات العدائية في شباط/ فبراير 2016، مروراً باتفاق وقف إطلاق النار في أيلول/ سبتمبر 2016، ثم اتفاق وقف إطلاق النار في إطار مذكرة خفض التصعيد في أيار/ مايو 2017، وصولاً لاتفاق وقف إطلاق النار في إطار مذكرة سوتشي في أيلول/ سبتمبر 2018.

لكن التفاهم بين روسيا وتركيا لم يُؤدِّ إلى التوصل لاتفاق مستدام لإطلاق النار؛ حيث بقيت الخروقات وحالات التصعيد بشكل متفاوت بين فترة وأخرى بما في ذلك استخدام الطيران الحربي، والذي طالت ضرباته أحياناً مناطق شمال حلب وشملت منشآت مدنية وعسكرية واقتصادية.

كان ذلك التصعيد تعبيراً عن الضغط والاستياء أكثر من كونه رغبة جديّة من روسيا في العودة إلى العمليات القتالية الواسعة رغم التراجع الواضح الذي شهده عام 2022 في التزام أطراف النزاع بخفض التصعيد نتيجة الخلافات بين الضامنين.

وخلال عام 2022 تم تسجيل بعض الأنشطة المحدودة للتنظيمات الجهادية، التي نفذت في تموز/ يوليو، هجمات ضد مواقع متفرّقة تابعة للنظام والقوات الروسية. جاء ذلك بعدما بدأت هيئة تحرير الشام الإفراج عن قيادات من التيار الجهادي وبالأخصّ شخصيات تتبع حراس الدين وذات تأثير في أوساط المقاتلين الجهاديين والأجانب.

يُمكن الاعتقاد بأنّ الهيئة والتنظيمات الجهادية استغلوا تقليص تركيا التزاماتها المتعلّقة بمكافحة الإرهاب؛ نتيجة عدم الالتزام المقابل من روسيا بالتعهدات التي قدمتها في إطار مذكرة سوتشي (2019) ضد حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري.

فقد كثّفت تركيا من عمليات الاستهداف والقصف لمواقع قسد في تل رفعت وشرق الفرات عَبْر المدفعية والطيران والطيران المسيّر؛ حيث أطلقت عام 2022 أكبر عمليتين جويتين في سورية وهما نسر الشتاء في شباط/ فبراير، والمخلب السيف في تشرين الثاني/ نوفمبر، بغرض استنزاف قدرات قسد وحزب العمال.

أثّر إطلاق تركيا عملية المخلب السيف على تطبيق مذكرة سوتشي (2019)، حيث توقفت الدوريات المشتركة والتي يتم تسييرها شرق الفرات مع روسيا بشكل مؤقت قبل أن يتم استئنافها. ويُلاحَظ حرص كِلا الطرفين على الحفاظ على هذه الدوريات كأداة مراقبة للمنطقة الحدودية بعمق 10 كم، والتي يُفترض أن يتم إخلاؤها من حزب العمال وأذرعه العسكرية وضمان عدم استخدامها من قِبله ضد تركيا.

ومع نهاية عام 2022 وصل عدد الدوريات المشتركة التي يتم تسييرها بين روسيا وتركيا في شرق الفرات إلى (189). في ناحية عين العرب (119)، وفي ناحية الدرباسية (62) وفي ناحية المالكية (8).

في سياق منفصل، شهد مطلع عام 2022 وتحديداً في كانون الثاني/ يناير، تصعيداً ميدانياً بوتيرة غير مسبوقة بين القوات الأمريكية والميليشيات الإيرانية عَبْر الاستهداف المتبادل قبل أن يتراجع؛ بسبب رغبة كِلا الطرفين على ما يبدو بعدم تقويض المفاوضات النووية آنذاك.

ثالثاً: المشهد الاقتصادي

شهد عام 2022 أكبر انهيار لليرة السورية أمام العملات الأجنبية؛ حيث وصل سعر الصرف نهاية العام إلى عتبة 7300 ليرة أمام الدولار الواحد، مقارنة مع سعر 3500 ليرة للدولار الواحد والذي تم تسجيله بداية العام.

وتعود أسباب انهيار سعر الصرف إلى عوامل عديدة، ذات أثر تَراكُميّ منذ سنوات، وهي: تبديد القطع الأجنبي في خزينة المصرف المركزي التي تراجعت إلى أقل من 700 مليون دولار منذ عام 2016، نتيجة تآكُل مصادر القطع الأجنبي مثل السياحة والصادرات، إضافة إلى ارتفاع أسعار المستوردات، والعقوبات الغربية لا سيما المدرجة في إطار قانون قيصر.

كانت الأدوات التي اعتمدتها السياسة الحكومية بداية عام 2022 تقليدية ولم تمنع من انهيار سعر الصرف وهي، تجفيف السيولة، وتعديل نشرة المصارف والصرافة، وترشيد الاستيراد، وغير ذلك من القوانين والمراسيم والقرارات ذات الصلة، التي كانت عبارة عن أدوات أمنية مثل منع تداول الدولار وملاحقة المتعاملين به ومصادرة أموال بعض التجار.

ويُلاحَظ أن النظام لم يدعم أي خطوات لإعادة العملية الإنتاجية، وكانت كل الخطوات التي قام بها في هذا الصدد شكلية، كدعوات إدارة المدينة الصناعية في حلب المستثمرين للعودة دون توفير البيئة اللازمة لذلك؛ من توفير الكهرباء والمواد الأولية والحماية وغيرها.

طبعاً، كان النظام يستفيد من الفارق البسيط في سعر الصرف بين مناطق سيطرته وبقية المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والإدارة الذاتية الكردية؛ حيث تُسهم المتاجرة بالعملات في نقل الدولار إلى مناطق سيطرته، وتُعتبر هذه الآلية أحد مصادر تزويده بالعملة الصعبة.

وقد أبقى النظام على اعتماده في تأمين احتياجاته من المحروقات على النفط الذي تزوده به إيران والكميات التي يستوردها من مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية. وفي نهاية عام 2022 وافقت إيران على رفع الحمولة بموجب الخط الائتماني من 2 إلى 3 ملايين برميل؛ نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي بات يعاني منها. فيما تم إيقاف المحروقات التي يتم استيرادها من شرق البلاد.

تسبَّب تراجُع كميات النفط التي يستجرّها النظام في أزمة محروقات كانت الأكبر في عام 2022 مقارنة مع الأزمات التي مرّ بها في الأعوام السابقة؛ حيث اضطر لإغلاق الدوائر والمؤسسات الحكومية لمدّة أسبوع تقريباً، بما في ذلك المدارس والجامعات، وزاد الانقطاع الكبير في خدمات الكهرباء وتوقفت خدمات المواصلات.

أدّت أزمة المحروقات إلى موجات استياء كبيرة بين المواطنين كان أبرزها المظاهرات التي شهدتها محافظة السويداء في كانون الأول/ ديسمبر 2022، وكانت الأشد مقارنة مع كل الاحتجاجات السابقة ضد سوء الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

رابعاً: سياسات الفاعلين الدوليين

1. الولايات المتحدة:

شهد عام 2022 زيادة نشاط الولايات المتحدة في الملفّ السوري، مُقارَنةً مع أعوام 2019 و2020 و2021.

رعت الولايات المتحدة اجتماعاً دولياً، أُقيم في جنيف السويسرية في آب/ أغسطس، وشارك فيه 11 دولة، وحضرته الهيئة العليا للمفاوضات السورية، وأكد البيان الختامي على دعم عملية الانتقال السياسي وَفْق القرارات الأممية وعلى رأسها 2254 (2015). كان ذلك الاجتماع بمثابة ردّ على قمة طهران للدول الضامنة لمسار أستانا، التي تخللها دعوات روسيا للاعتماد على مسار أستانا للحل في سورية، كونه الأكثر فاعلية من بين المسارات الأخرى.

ميدانياً أسست القوات الأمريكية في أيلول/ سبتمبر، نقاطاً عسكرية جدية في منطقة القامشلي، قرب القاعدة الجوية الروسية، كما أجرى الجنود الأمريكان، وفي كانون الأول/ ديسمبر، عادت الدوريات الأمريكية إلى مدينة الرقة بعد غياب لمدة 3 سنوات، مع وعود بإقامة قواعد عسكرية جديدة على الخط الفاصل بين سيطرة قسد وفصائل المعارضة غرب الرقة.

وأشرفت القيادة المركزية الأمريكية على تغيير اسم فصيل جيش مغاوير الثورة إلى جيش سورية الحرة، مع تكثيف زيارات قائد القوة المركزية الأمريكية إلى قاعدة التنف في الفترة الممتدة بين آب/ أغسطس، وتشرين الثاني/ نوفمبر.

سياسياً أقر الكونغرس الأمريكي في كانون أول/ ديسمبر، قانون مكافحة المخدرات ضِمن ميزانية الدفاع الوطنية الأمريكية لعام 2023، مع الإشارة بشكل واضح ومباشر لمسؤولية النظام السوري وبشار الأسد عن تصنيع المخدرات وترويجها. من شأن هذا القانون عرقلة مساعي روسيا الرامية إلى فكّ العزلة الدولية عن النظام، ويبدو أن واشنطن ستتشدد أكثر في موقفها بعد تَنامِي التوتر مع روسيا على خلفية غزو أوكرانيا.

2. الاتحاد الأوروبي:

حافظ الاتحاد الأوروبي على سياسته في سورية والقائمة على فرض العقوبات على النظام السوري وتقديم التمويل لدعم مستقبل سورية في إطار مؤتمر بروكسل.

وقد مدّد الاتحاد الأوروبي العقوبات التي يفرضها على النظام حتى حزيران/ يونيو 2023، وقام بتحديث قائمة المشمولين بالعقوبات 3 مرّات خلال عام 2022، لتضمّ 70 هيئة و289 شخصاً فرض عليهم حظر السفر وتجميد الأصول.

ويُلاحَظ أنّ العقوبات استهدفت مصالح روسيا في سورية، من أفراد على صلة مباشرة بها، وشركات أمنية تعمل على تجنيد ونقل المرتزقة للقتال من سورية إلى أوكرانيا.

علماً أنّ الاتحاد الأوروبي كان قد رفع شركة أجنحة الشام قبل يوم واحد فقط من قرار حظر 10 أفراد وكيانيْنِ في تموز/ يوليو 2022، ويبدو أنّ هذه الخطوة مرتبطة بإيقاف شركة أجنحة الشام عمليات نقل المهاجرين المفترضين إلى بيلاروسيا صيف 2021 وهو القرار الذي كان وراء فرض عقوبات عليها أواخر العام ذاته.

وتختلف هذه العقوبات التي بدأها الاتحاد الأوروبي في آب/ أغسطس 2011 بسبب استخدام النظام العنف ضد السكان عن تلك التي يفرضها في إطار "فرض تدابير تقييدية إضافية في ضوء التهديد المستمر الذي يمثله انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية"؛ حيث فرض منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، عقوبات على 10 أفراد وكيانٍ واحدٍ، لتصبح القائمة تضم 25 فرداً و3 كيانات.

3. روسيا:

شهد عام 2022 تراجُعاً نسبيّاً في اهتمام روسيا بالقضية السورية؛ نتيجة انشغالها في حرب أوكرانيا التي بدأت نهاية شباط/ فبراير من العام ذاته.

لكن روسيا حافظت على وتيرة الدوريات التي تُسيِّرها شرق الفرات سواء مع تركيا أو بشكل منفرد، بينما خفّضت من الدوريات المنفردة التي تُسيِّرها جنوب البلاد، وانعكس ذلك على دورها كوسيط بين النظام واللجان المركزية في درعا، وكذلك في السويداء. أيضاً انخفض عدد الطلعات الجوية والعمليات القتالية التي تنفذها ضد تنظيم داعش في البادية.

وسياسياً أوقفت روسيا مباحثات اللجنة الدستورية بعد الجولة الثامنة؛ بسبب عدم استجابة أوروبا لكامل مطالبها، لا سيما افتتاح الأجواء الأوروبية أمام الرحلات الروسية لدخول سويسرا التي تستضيف المباحثات. وقد ظهرت روسيا غير مكترثة باستئناف مسار المباحثات مُقارنةً مع أولوية مواجهة السياسات الغربية بعد غزو أوكرانيا.

في الواقع، ورغم تراجُع نشاط روسيا في سورية لكنها حقّقت اختراقاً كبيراً بعقد اجتماع في موسكو بين وزراء دفاع ومسؤولي استخبارات تركيا والنظام السوري، والذي يُمهّد الطريق بشكل واضح لاستئناف العلاقات بين الطرفين ونقلها إلى المسار الدبلوماسي بعدما اقتصرت على التعاوُن الاستخباراتي.

4. تركيا:

ركّزت تركيا عام 2022 سياساتها على شنّ عملية عسكرية جديدة في سورية بغرض استكمال إقامة المنطقة الآمنة بعمق 32 كم على طول الشريط الحدودي، تكون خالية من حزب العمال الكردستاني وأذرعه ومهيأة لاستقبال اللاجئين.

لكنّ هذه الجهود تعثّرت، فلا الولايات المتحدة ولا روسيا أظهرتا استجابة لمطالب وضغوط تركيا التي قامت بها خلال عام 2022، بما فيها إطلاق عملية نسر الشتاء في شباط/ فبراير، وعملية المخلب السيف في تشرين الثاني/ نوفمبر ضد حزب العمال الكردستاني وقوات سورية الديمقراطية.

في الواقع، استجابت تركيا –نظريّاً– عام 2022 إلى مطالب روسيا السابقة والمتكرّرة بأن تكون عمليات مكافحة الإرهاب ضد حزب العمال وقسد في سورية بالتعاون مع النظام. على أي حال، ما يزال من الصعب ترجمة هذه الاستجابة لآلية مشتركة بين الطرفين، وفي حال تشكيلها يُفترض

ألّا يكون ذلك على حساب دعم وعلاقة تركيا بالمعارضة مثلما أكد على ذلك مراراً وزارة الخارجية التركية.

إنّ قبول تركيا تطبيع العلاقات مع النظام السوري مرتبط على ما يبدو بشكل كبير بالسياسات الداخلية وتحديداً الانتخابات المرتقبة في النصف الأول من عام 2023، دون أن ينفي ذلك تأثير السياسات الخارجية على اتخاذ هذه الخطوة والتي تسبّبت بموجات من المظاهرات في مناطق المعارضة رفضاً لأي مسار مصالحة مع النظام.

5. إيران:

لم تتخذ إيران عام 2022 أي خطوة تشير إلى تراجُع دورها أو الاستعداد لتقليص نشاطها في سورية، بل استفادت من تغيير مهامّ القوات الروسية في سورية عَبْر تعزيز انتشارها في بعض المواقع وسط وشمال البلاد.

وأظهرت إيران توجُّهاً لتعزيز نفوذها شرق سورية، عَبْر زيادة عمليات تجنيد وتدريب الشباب وإعادة هيكلة قوات الدفاع الوطني التي انحسر نشاطها منذ منتصف عام 2021 لحساب قسد. ويُلاحَظ أيضاً أنّها حرصت على عدم تأثير عمليات المصالحة التي رعتها روسيا في دير الزور والرقة على الميليشيات التابعة لها، وغالباً ما أخذت ضمانات لعدم تفكيكها.

عملت إيران في تموز/ يوليو، على ثني تركيا عن شن عملية عسكرية جديدة شمال سورية من خلال عرض الوساطة مع النظام، لكن جهودها تعثّرت على ما يبدو، ويُلاحَظ أنّ روسيا استبعدت إيران عن الوساطة التي قامت بها بين النظام وتركيا نهاية عام 2022، لكن ذلك لا يعني عدم حضور مصالحها مستقبلاً في تحقُّق أي تقدُّم في المسار، فهي قادرة على تمرير وعرقلة ما تريده عَبْر النظام السوري نفسه.

ولم تتوانَ إيران عن زيادة نشاطها جنوب البلاد في ظل تراجُع دور روسيا هناك؛ حيث دعمت النظامَ في شنّ عمليات أمنية في بلدات جاسم والصنمين ودرعا البلد من أجل تفكيك ما بقي من مجموعات مسلّحة وفرض سلطة النظام على المنطقة، والذي من شأنه دعم جهودها في إنشاء بِنْية تحتية عسكرية متقدمة ضد إسرائيل.

خُلاصة:

- تراجع عام 2022 الاهتمامُ الدبلوماسيُّ والسياسيُّ نسبياً في الملف السوري؛ نتيجة اندلاع النزاع في أوكرانيا، مما عزّز حالة الجمود السياسي والعسكري التي تمرّ بها البلاد منذ عام 2020.
- أظهرت تركيا رغبة شديدة في تجاوُز حالة الجمود العسكري كونها لم تستجب إلى متطلباتها الأمنية بإبعاد حزب العمال الكردستاني وأذرعه العسكرية عن الشريط الحدودي، ورغم أنّها لم تستطع شنّ عملية عسكرية جديدة في سورية إلّا أنها وسّعت من استخدام العمليات الجوية، وهو اختراق عسكري قد يُمكّنها لاحقاً من محاكاة النموذج الإسرائيلي والأمريكي في سورية.
- تراجعت وتيرة تطبيع العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين النظام السوري والدول العربية، وهو مسار لم يُحقّق أصلاً أي اختراقات جديدة كدعم النظام اقتصادياً أو السماح له بحضور القمة العربية التي عُقدت في الجزائر عام 2022.
- بالمقابل، منحت روسيا النظام السوري اختراقاً جديداً عام 2022 بإقناع تركيا بنقل المباحثات معه إلى المستوى الدبلوماسي بعدما كانت تقتصر على المستوى الاستخباراتي.
- واجه النظام عام 2022 أكبر أزمة اقتصادية منذ اندلاع النزاع في سورية؛ حيث انهار سعر الصرف، بشكل انعكس على الأسعار والسلع والخدمات في الأسواق وزاد من تردّي الأوضاع المعيشية بشكل غير مسبوق.
- ما زال الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يركّزان على العقوبات كأداة للضغط على النظام وحلفائه لتعديل سلوكه.

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول - تـركيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co